



قرار وزاري رقم (57) لسنة 2016 م  
بتاريخ 31 / 1 / 2016  
بشأن منهجية تنظيم رسوم الحضانات

وزير الشؤون الاجتماعية:

- بعد الأطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1983 م في شأن دور الحضانات.
- وعلى المرسوم الاتحادي رقم (10) لسنة 2006 بتشكيل مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ( 6 ) لسنة 2008 في شأن الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الاجتماعية وتعديلاته.
- ولمصلحة العمل .

قرر:

المادة (1)  
التعريف

- الإدارة: الإدارة المعنية بالحضانات.
- لجنة رسوم الحضانات: اللجنة المنوط بها النظر في طلبات تحديد قيمة رسوم الحضانات.
- التصنيف: مستوى الأداء في جودة الخدمات المقدمة في الحضانات وفقاً لمنظومة تقييم أداء الحضانات.
- الطفل: هو كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشر سنة ميلادية من عمره.
- دار حضانت: المكان المخصص لرعاية الأطفال اجتماعياً وتربوياً وصحياً.

المادة (2)  
الأهداف

1. حماية مصالح جميع الأطراف المعنية ( أطفال / أولياء أمور، أصحاب الحضانات).
2. تشجيع الحضانات على رفع كفاءتها وتطوير عملها.
3. ربط الرسوم بجودة الخدمات المقدمة والألتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لعمل الحضانات.
4. فتح المجال لخيارات متعددة لأولياء أمور الطلبة.



**المادة (3)**  
**الرسوم**

لايجوز للحضانات تحديد قيمة الرسوم أو زيادتها الا بعد أخذ الموافقة المسبقة من الوزارة بذلك .

**المادة (4)**  
**لجنة رسوم الحضانات**

تُشكل لجنة تسمى لجنة دراسة تحديد قيمة رسوم الحضانات وتكون مهمتها :

1. دراسة تحديد قيمة رسوم الحضانات ومدى توافقها مع الخدمات المقدمة فيها واتخاذ قرار بشأنها .
2. دراسة طلبات رفع قيمة الرسوم المقدمة من الحضانات .
3. وضع ضوابط وشروط لتحديد قيمة رسوم الحضانات .
4. أي مهام أخرى تكلف بها من الوزير .

**المادة (5)**  
**إجراءات تحديد قيمة رسوم الحضانات**

- (i) يتم تقديم طلبات الموافقة على الرسوم أو زيادة الرسوم خلال الفترة من يناير حتى نهاية شهر ابريل من كل عام وفي حال الموافقة يتم تطبيقها اعتباراً من شهر سبتمبر من نفس العام .
- (ب) يُعبأ الطلب حسب النموذج المعتمد في النظام الالكتروني بتوقيع صاحب الترخيص وختم الحضانة .



**المادة (6)**

**شروط وضوابط تحديد قيمة رسوم الحضانات**

شروط وضوابط الزيادة			
م	أسباب الزيادة	الضوابط	توضيح
1	رفع معايير وجودة الخدمات المقدمة للطفل .	1. الحضانة ملتزمة بتطبيق 80% كحد أدنى من معايير جودة الخدمات الاجتماعية . 2. استقبال الأطفال من ذوي الإعاقات .	المستندات المطلوبة وفق كل خدمة
2	إضافة ورفع مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصال	(أ) خدمة إلكترونية جديدة (ب) وسيلة تكنولوجية جديدة	نسخة من شاشة التطبيق
3	التنمية المهنية	(أ) الإلتزام بتوفير مشرفات في كل فصل . (ب) التطوير المهني للعاملات والعاملين .	- كشف العاملين من وزارة العمل - كشف بالدورات التدريبية
4	التطوير الفني في الجانب التربوي	(أ) خدمة جديدة مقدمة للأطفال . (ب) اعتماد أكاديمي . (ج) اعتماد عالمي . (د) تطوير المنهج . اعتماد اللغة العربية.	- وثيقة الخدمة الجديد المعتمدة . - وثيقة المنهج الجديد المعتمد . - شهادة اعتماد دولي أو أكاديمي .
5	وسائل النقل والمواصلات	(أ) الإلتزام بمعايير جديدة حسب ما تعتمده دوائر النقل المحلية . (ب) إضافة مقاعد الأطفال (المعاقين أو زيادة عدد المركبات) .	
6	الشروط الصحية	(أ) وجود ممرضة . (ب) وجود عيادة مجهزة	ترخيص التمريض معتمد من السلطة المختصة أو المعنية .
7	مبنى تتوافر فيه خدمات وميزات جديدة تتفق مع جودة الخدمات	1. تفوق النسبة المتعارف عليها في السوق العقاري . 2. إضافة مبنى متكامل آخر بمبنى الحضانة .	- اثبات نسبة الزيادة . - عقد ايجار المبنى الجديد . - مخطط الإضافة معتمد من البلدية .

*(Handwritten signature)*



**المادة (7)**  
**أحكام عامة**

1. على اللجنة إبلاغ الحضانات بالموافقة أو الرفض على زيادة الرسوم بخطاب رسمي مع ذكر المبررات في حالة الرفض .
2. تُطبق زيادة الرسوم ابتداء من شهر سبتمبر من كل عام في حال موافقة الوزارة على ذلك.
3. على الحضانات إبلاغ أولياء الأمور بزيادة الرسوم قبل شهر يونيو من كل عام في حال الموافقة مع كشف بتفاصيل الرسوم المحددة والالتزام بما جاء في خطاب الوزارة .
4. لايجوز للحضانات التقدم بطلب رفع الرسوم الا بعد مرور ثلاث سنوات من إنشائها أو اخر زيادة لها.

**المادة (8)**

يجوز إستثناء الحضانات الحاصلة على تصنيف A،B من بعض المعايير الواردة في منهجية تنظيم رسوم الحضانات بناءً على عرض الإدارة بذلك .

**المادة (9)**

تصدر الوزارة منهجية تنظيم رسوم الحضانات و القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

**المادة (10)**

يُلغى العمل بأية قرار يتعارض مع أحكام ونصوص هذا القرار.

**المادة (11)**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

مريم محمد خلفان الرومي  
وزيرة الشؤون الاجتماعية

